الاشراف في تأمين وسائلها وقواتها اللازمة لتحقيق الغاية التي تقرر من اجلها اشرافها (على القطاع). وهي، هنا، حماية اوضاع القطاع، وتطوير امكاناته لتحقيق اهداف وطنية قومية. واذا اخذنا بكل هذا وذاك، يمكن القول ان الادارة المصرية كانت تمارس مظاهر السيادة كافة في القطاع نيابة عن ابناء القطاع، والذين قبلوا بذلك الوضع، ومن ثم فان القطاع كان تحت الادارة المصرية وحدة سياسية «دولية» منقوصة السيادة، تقوم الحكومة المصرية بتمثيلها في علاقة المسؤولية الدولية المتعلقة بالقطاع[٧٠].

مصر والقطاع، بعد الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧

بانتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، خرج قطاع غزة، من الناحية الفعلية، من حوزة الادارة المصرية، ليخضع للاحتلال الاسرائيلي، الذي لم تعترف به مصر حتى الآن ولم يشكل هذا انقطاعاً لصلة مصر بالقطاع وبسكانه، اذ ما لبثت ادارة الحاكم العام، وهي المظهر الاساسي للسيادة المصرية في القطاع قبل الاحتلال الاسرائيلي، ان اخذت تباشر اختصاصاتها (في ما هو متاح لها) من مقرلها في القاهرة، بالنظم والقوانين والاوضاع ذاتها التي كانت قائمة قبل العام ١٩٦٧، بحيث اصبحت الادارة، بعد العام ١٩٦٧، استمراراً لما كان عليه الوضع قبل ذلك.

وقد اكدت هذا المعنى وزارة الحربية المصرية في كتبها، الرقم ٢٠٣٢٤/٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧ والرقم ٢٥٣٤٣/٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٧ والرقم ١٩٧٤٢/١٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢، حيث اكدت فيها استمرار وضع ادارة الحاكم العام لقطاع غزة على ما كانت عليه قبل الاحتلال الاسرائيلي، وعلى ان تقوم الادارة بطلب جميع المقومات التي تساعدها على اداء عملها من مختلف الوزارات المصرية، وعلى ان تعطى الادارة الصلاحيات كافة من قبل الحكومة المصرية، لقيامها باعبائها على اكمل وجه[٧١].

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فلقد وجد اتجاه بين ابناء قطاع غزة، بعد الاحتلال الاسرائيلي، يدعو الى التخلص من الاحتلال بالعودة الى الادارة المصرية[٧٢]. ولقد ترجم هذا الاتجاه الى نشاط حركي، عندما توجه وفد من قياديي قطاع غزة الى القاهرة، في تموز (يوليو) ١٩٧١، ضم كلاً من امين سر اللجنة التنفيذية لشؤون اللاجئين في القطاع، ابراهيم ابو ستة، ورئيس سابق للمجلس البلدي لمدينة غزة هو حيدر وحيد عبدالشافي، ورئيس بلدية خان يونس، سليمان الاسطل، وتراجي فؤاد[٧٣]، للبحث في شغور منصب رئيس بلدية غزة، الذي اقالته سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري لرفضه التعاون مع السلطات الاسرائيلية[٧٤]، وللبحث في قبول طلاب قطاع غزة في الجامعات المصرية. وقد اجتمع الرئيس انور السادات ببعض رجالات الوفد (ابو ستة والاسطل)، بحضور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، جمال الصوراني. وبعد ذلك اصدر تعليماته بأن تمارس ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، في القاهرة، جميع مهامها التي كانت تمارسها لخدمة ابناء القطاع[٧٥]. كذلك بدأت القنصليات المصرية في الخارج، ومنذ أواخر العام ١٩٧١، باصدار وثائق سفر مصرية لاهالي قطاع غزة، للمرة الاولى بعد حرب حزيران (يونيو)[٧٦]. ومن ناحية اخيرة، فان المجتمع الدولي لم يقبل بالاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة (مثله في ذلك مثل باقي الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ـ يونيو)، وخاطب مصر، عبر القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، بخصوصه[٧٧].

الا ان تطور ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قاد الى تغير في نظرة مصر الى قطاع غزة، ضمن نظرتها العامة الى المشكلة الفلسطينية، بصفة خاصة، ومشكلة